

9 12 4

كتاب الصداق تسهيله في
العقد وجونا خلاوه منه وما صح مبيعا
في صدق اقا واذا اصدق عينا فليفت في
يد ضمنها ضمان عقد وفي قول ضمان يد
على الاول ليس لها بيعه قبل قبضه ولو
تلف في يد وجب مهر مثل وان اتلفته
فقا بضة وان اتلفه اجنبى تخيرت على
المذهب فان فسخت الصداق اخذت
من الزوج مهر مثل والاعتق المتلف
وان اتلفه الزوج فكتلفه وقيل كلجني
والواصدق عبيدين فتلف عبد قبل قبضه

U

انفسهم فيه لا في الباقي على المذهب وطحا
الخيار فان فسخت فمهر مثل ولا تحضه
التالف منه ولو تعيب قبل قبضه تحم
على المذهب فان فسخت فمهر مثل ولا
فلا شيء والمتافع الفايته في يد الزوج
لا يضمنها وان طلبت التسليم فامتنع
على ضمان العقد وكذا التي استوفاهما
بركوب وغوى على المذهب ولها
حبس نفسها لتقبض المهر المعين
والحال لا الموجل فلو قبل التسليم
فلا حبس في الاصح ولو قال كل لا اسلم

حتى تسلم ففي قول الجبر هو وفي قول
الجبار ^{٢٨٤} من سلم الجبر صاحبه والظاهر
يجوز ان قيوم موضع عند عدل ويوم
بالتمكن فاذا سلمت اعطاهما العدل
ولو بادرت فمكنت طالبت فان لم
يطا امتعت حتى يسلم وان وطى
ولو بادرت فسلمت فمكنت فان منعت بلا
عذبا ستر دان قلنا انه يجبر ولو شملت
لنقطع ونحو امهلت ما يراه قاض ولا
تجاوز ثلاثة ايام لا لينقطع حيض ولا
تسلم صغيرة ولا مريضة حتى تزول

مَانَعُوطٍ وَيَسْتَقَرُّ الْمَهْرُ بِوَطْنِهِ وَإِنْ حَرَّمَ
لَهَا بَيْضٌ وَبُيُوتٌ أَحَدُهَا لَا يَخْلُقُ فِي الْحَدِّ
فَصَلَّيْهَا بِخَيْرٍ أَوْ خَيْرٍ أَوْ مَقْصُوبٍ
مَهْرٌ مِثْلُ وَفِي قَوْلٍ قِيمَتُهُ أَوْ مَمْلُوكٌ
وَمَقْصُوبٌ بَطْلٌ فِيهِ وَصَحَّ فِي الْمَمْلُوكِ
فِي الْأَظْهَرِ وَتَنْخِيرُ فَإِنْ فَضَحَتْ فَمَهْرٌ
مِثْلُ وَفِي قَوْلٍ قِيمَتُهَا وَإِنْ أَجَازَتْ
فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حَصَّةُ الْمَقْصُوبِ مِنْ
مَهْرٍ مِثْلُ بِحَسَبِ قِيمَتِهَا وَلَوْ قَوْلُ بَيْضٍ
وَلَوْ قَالَ زَوْجَتُكَ بَنِي وَبَعْتُكَ ثَوْبًا
بِهَذَا الْعَبْدِ صَحَّ النِّكَاحُ وَكَذَا الْمَهْرُ وَالْبَيْعُ

فإذا أظهر ويوزع العبد على الشوب
ومهر مثل ولو نكح باللف على أن لا يبرها
أو أن يعطيه الفأف المذهب فساد الصداق
ووجوب مهر مثل ولو شرط خياراً
في النكاح بطل النكاح أو في المهر فالأظهر
صحة النكاح لا المهر وسائر الشروط
إن وافق به مقتضى النكاح أو لم يتعلق
به غرض لغاوصح النكاح والمهر وإن
خالف ولم يتعلق بقصوده الأصلي
كشرط أن لا يتزوج عليها ولا نفقة لها
صح النكاح وفسد الشرط والمهر وإن

اِخْلُكَانَ لَا يَطَا أَوْ يَطْلُقُ بَطْلُ النِّكَاحِ
نِكَاحُ نِسْوَةٍ بِمَهْرٍ فَالْأَطْهَرُ مَسَاحُ الْمَهْرِ وَلِكُلِّ
مَهْرٍ مِثْلٌ وَلَوْ نِكَاحُ لُطْفٍ يَفُوقُ مِثْلَ
أَوْ نِكَاحُ بَيْتٍ أَوْ شَيْدَةٍ أَوْ شَيْدَةٍ بَكْرًا
بَلَا أَذِينَ بِدُونِهِ فَسَدَ الْمَسْمُوعُ وَالْأَطْهَرُ
صَحَّةُ النِّكَاحِ بِمَهْرٍ مِثْلٍ وَلَوْ تَوَافَقُوا
عَلَى مَهْرٍ سَرًّا وَاعْلَنُوا زِيَادَةَ فَالْمَذْهَبُ
وَجُوبٌ مَا عَقِدَ بِهِ وَلَوْ قَالَتْ لَوْ لَهَا
زَوْجِي بِالْفِ فَقَصَّ عَنْهُ بَطْلُ النِّكَاحِ
فَلَوْ طَلَّقَتْ فَقَصَّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ بَطْلُ
وَفِي قَوْلٍ يَصِحُّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ الْأَطْهَرُ

صفحة النكاح في صورتين بمهر المثل
والله اعلم الفصل قالت رشيدة ^{٢٨٩} ^{حين}
بلامهر فنقح ونفى المهر او سكنت
فهو تعييض صحيح وكذا لو قال سيد
اميرة وختكها بلامهر ولا يصح ^{نقح} نفو
غير رشيدة فاذا جرى تفويض صحيح
فلا يظهر انه لا يجب شئ تنفس العقد
فان وطى فمهر مثل واعتبر بحال
السود في الاصح ولها قبل الوطى مطالبة
الزوج بان يفرض مهر او خبث نفسها
اي فرض وكذا التسليم المفروض في

الاصح ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج
لا علمها بقدر مهر المثل في الاظهر ويجوز
فرض موجد في الاصح وفوق مهر مثل
وقيل لا ان كان من جنسه ولو امتنع
من الفرض او تنازع فيه فرض القاضي
نقد البلد خالفت ويفرض مهر مثل
ويشترط علمه به والله اعلم ولا يصح فرض
اجنبي من ماله في الاصح والفرض الصحيح
كسني فيشترط بطلاق قبل وطء والطلاق
قبل فرض ووطء فلا شرط وان مات
احدهما قبلهما الرجعت مهر مثل في

اللاظهر قلت الاظهر وجوبه والله اعلم
فصل في مهر المثل ما يرغب به في مثلها^{٢٤٠}
وركنه الاعظم نسب فيراعى اقرب
من ينسب الي من ينسب اليه واقرب
اخي لابوين ثم لاب ثم بنات اخ ثم
عمات كذلك فان فقدت النساء العصبية
او لم يتكهن او جهل مهر من فارحام
كجدات وخالات ويعتبر سن وعقل
ويسلك سكاو وثوبه وما اختلف
به غرض فان اختصت بفضل النقص
زيد او نقص لانق بالحال ولو ساحت

واحدة لم تحجب من ألفتها ولو حفظت
العشرة فقط اعتبر وفي كل كتاب
فاسد مهر مثل يوم الوط فإن تكررت
فمهر في الحال أو في وقت ولو تكررت
وط بشبهة واحدة فمهر فان تعدد
جنسها تعدد المهر ولو كرر وط
مفصولة أو مكررة على زنا تكررت
المهر ولو تكرر وط الأب والشريك
وسيد مكاتبه فمهر وط
وقيل إن اتحد المجلس فمهر والأفصح
والله أعلم فصل الفرق قبل وط منها

او بسببها كفسخة بعيبها تسقط المهر
وقد لا كطلاق واملا^{٢٩}مه وردت^{٢٩} الحائض
وارضاع اقمه او ايتها يشطره ثم قبل
منعنى ~~سقط~~ ان له خيار الرجوع
والصحيح عودة بنفس الطلاق فلو
راد بعد فله وان طلق والمهر تالف
فنصف بدله من مثل او قيمة وان تعيب
في يدها فان قنع به والا فنصف قيمته
سلي^{٢٩} لا تعيب قبل قبضها فله نصفه
ناقضا بلا خي^{٢٩} وفان عاب بجنابة
واخذت ارشها فالاصح ان له نصف

الارض فلما زيادة منفصلة وخيار
في متصلة فان شئت فنصف قيمة بلا
زيادة وان شئت لزمت القبول وان
زاد ونقص ككبر عبد وطول ~~العلم~~ وتعلم
صنعة مع برص فان اتفقا بنصف العين
والا فنصف قيمة وزراعة الارض نقص
وحملها زيادة وحمل امة وبهيمة
زيادة ونقص وقيل اليه زيادة و
اطلاع نخل زيادة متصلة وان اطلق
وعليه ثم موبر لم يلق منها قطعة فان
قطعتين نصف النخل ولو رضى

نصف النخل وتبعية الثمر الى جداره
اخبرتني الاصح ^{٢٩٨} ويصير النخل في يديهما
ولو رضيت به فله الامتناع والقيمة
ومتى بليت اختيار له او لها الملك نصفه
حتى يختار ذو الاختيار ومتى ترجع
بقية اعتبر الاقل من يومى الاصداق
والقبض ولو اصدق تعليم قران
وطلق قبله فالاصح تعذر تعليمه ونجب
منه ~~بالمسح~~ وطه ونصفه قبله والطلاق
وقد نال ملكها عنه فنصف بذلك فان
كان زال وعاد تعلق بالعين في الاصح

و لو فعقبت له ثم طلق فالأظهر أن له
نصف بدله وعلى هذا لو وصيته النصف
فله نصف الباقي وربع بدل كله ولو
كان ديناً فأبواته لم يرجع عليهما على
المذهب وليس لو لم عفوا عن صداق
على الجدي فصل لطلقة قبل وطئة
أن لم يجب شرط مهر وكذلك وطئة
في الأظهر و فرقة لاسببها كطلاق
وستحب أن لا تنقض عن طلاق
فإن تنازعاً قدرها القاضي بنظره
معتبراً حالهما في حاله وقبل طلاقه

وقيل اقل مال فضل اختلفا في قدر مهر
 الموصفة فخالفاً يتخالف^{٢٩٣} وارثاها
 وقارث واحد والآخر ثم يفسخ المهر
 ويحب مهر مثل ولو ادعت تسمية
 فانكر ما تخالفا في الاصح ولو ادعت
 نكاحاً ومهر مثل فاقض بالنكاح وانكر
 المهر أو سكنت فالاصح تكليفه البيان
 فان ذكر قدراً وزادت تخالفان
 احترماً لم يكن اخلفت وقضى لها ولو
 اختلف في قدر زوج وولي ضعيفة
 أو مجنونة تخالفان في الاصح ولو قالت

تتضمن يوم كذا بالالف ويوم كذا بالالف
وثبت العقدان باتزان اوبينته لزم
الفان فان قال لم اطافيهما او في احداهما
صدق بيمينه وسقط الشطران قال
كان الثاني تحديد لفظ لا عقدا ليقبل
فصل وليمه العرس سنة وفي قول
او وجه واجبة والاجابة اليها فرض
عين وقيل كفاية وقيل سنة وانما تجب
او تسن بشرط ان لا يخص الاغنياء
وان يدعو في اليوم الاقل فان لم
تلك لم تجب في الثاني ويكره في الثالث

وان لا يحض غروب او طبع في جاعة
 وان لا يكون ثمر من يتاذى به ولا يلقى
 به مما يسته ولا منكرا وان كان يزول
 بمحضه يحض من المنكر فواش
 حزين وصون حيوان على سقف
 او جدار او وسادة او ستر او ثوب
 او ثوب ملبوس ويجوز ما على ارض
 وبساط ومخدة ومقطوع الرأس
 وصورة شجر وتحريم تصوير حيوان
 ولا يسقط اجابة بصوم فان شق على
 الداعي صوم نفل فالفطر افضل واكل

الضيف مما قدم له بلا لفظ ولا ينصرف
فيه الا ياكل وله الحمدنا يعلم رضاه به
ويجمل نثر سكر وغيره في الاملاك
ولا يكن في الاصح ويجمل ~~الملك~~ وله
اولى كتاب القسم وليس
يختص القسم بزوجات ومن بات
عند بعض نسوة لزمه عند من يفي
ولو اعرض عنهم او عن الواحدة
لم ياتر ويستحب ان لا يعطى من
وتستحق القسم من يضة وتمرها واطل
ونفساء لانا شنة فان لم يفردهم

دار عليهم في بيوتهم وإن انفرد
فالأفضل المضى اليهن وله دعاؤهن
والأصح تحريم ذمائه إلى بعض ودعاء
بعض ^{٢٩٥} لنفرض كقريب مسكن يضع
اليها أو خوف عليها وتحريم أن يقيم
بسكن واحدة ويدعوهم اليها أن
يجمع ضربين في مسكن الأرض ما
وله أن يرثب القسمة على ليلة ويوم
قبلها أو بعد ما والأصل الليل والنهار
تبع فان عمل ليلا وسكن نهائ الحارس
فمكسبه فليس الأول دخول في نوبة

على أخرى ليلا الا لزوم كرضيها
المخوف وحينئذ ان طال منك به قضى
والا فلا وله الدخول نهارا الوضع متاع
ولحوم وينبغي ان لا يطول ~~المتاع~~ المتاع
انه لا يقضى اذا دخل الحاجة وان له
ما سوى وط من استمتاع وانه يقضى
ان دخل بلا سبب ولا يجب تسوية في
لاقامة نهارا واقل نوبت القسم ليلة
وهو افضل ويجوز ثلثا ولا زيادة
على المذهب والصحيح وجوب فوعة
الابتداء وقيل يتخير ولا يفضل في

قد روي به لكن الحق مثلاً امة ويخص
 بكر جديد عند ذفاف ^{٢٩٤} بسبع بلا قضاء
 وسبع بقضاء ومن سافرت وخدما
 بغير اذنه فاشقة وبأذنه لغرضه يقضى
 لها ولغرضها لا في الجديد ومن سافر
 لنقله حرم ان يستصحب بعضهن وفي
 سائر اسفار الطويلة وكذا القصير
 في الاصح يستصحب بعضهن بقرعة ولا
 يقضى في سفر فان وصل المقصد
 وصار مقيماً قضى مدة الإقامة لا الرجوع
 في الاصح ومن وثبت حَقُّها لم يلزم

الزوج الرضا فان رضى ووجبت
لعينه بآت عندها اليتمها وقيل اليها
ارطق سوى اولة فله التخصيص وقيل
يسوى فصل ظهر ما زات ~~سوا~~
وعظها بالهجر فان تحقق نشوز ولم
يتكرر وعظ وهجر في المضجع ولا ضرب
في الاظهر قلت الاظهر ضرب والله اعلم
فان تكرر ضرب فلو منعها حقا بقسم
ونفقة الزمة القاضى توفيقه فان أساء
خلقه واذا ما بلا سبب نهاء فان عاد عن
وان قال كل ان صاحبه متعاقر

القاضي المحال بثقة يخبرهما ومنع الظالم
فان اشتد الشقاق ^{١٩٤} بعث حكما من اهل
وحكما من اهلها وهما وكيلان لها
وفي ~~الكتاب~~ وليان من الحاكم فعلى الاول
يشترط رضاها فيؤكل حكمه بطلاق قبول
عروض خلع وتوكل حكمها بتدلي بعرض
وقبول طلاق كتاب الخلع
معرفة بمعرض بلفظ طلاق او خلع
شرطه زوج يصح طلاقه فلو خالع عبدا
او مجنونا عليه بفسقه صح ووجب دفع
دفع العوض الى مولاه ووليته وشرط

قابله إطلاق تصرفه في المال فان اختلعت
أمة بلا إذن سيدها أو عينا بالبيان
والزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين
وفي قول قيمتها وفي صورة ~~المستحق~~ المستحق
وفي قول مهر مثل فاذن وعين عينا له
أو قدر دينها فامثلت تعلق العين وكسبها
في الدين وان أطلق للاذن امتضى مهر مثل
من كسبها وان خالع سفيها أو قال
طأعتك على ألف فقبلت طأعتك حيا
فان لم يقبل لم تطلق ويصح اختلاع المصاهرة
مرض الموت ولا يحسب من الثلث إلا ما

٢٤٩
على مهر مثل ورجيته في الاظهر لا يمين
ويصح عوضه قليلا وكثيرا دينارا وعينا
ومنفعة ولو خال عجزه قول او حترانت
بمهر مثل وفي قول يبدل المحرطها الكيل
فلو قال لو كيله خالها بما ية لم ينقص منها
وان اطلق لم ينقص عن مهر مثل فان نقص
منها لم تطلق وفي قول يقع بمهر مثل
ولو قالت لو كيلها اختلعت بالف فامثل
نفذ وان ناد فقال اختلعت بها بالفين
من مالها ابو كالتها بانث ويلز مهام مهر
ثل وفي قول الاكثر منه ومما سمته وان

اضاف التوكيل الخلع الى نفسه فخلع اجبي
والمال عليه وان اطلق فالانفصال
عليها سميت ناسبت وعليه الزيادة
وجوز توكيله ذميا وعبد ~~محرورا~~
عليه بسفه ولا يجوز توكيل محجور عليه في
قبض العوض والاصح صحة توكيله
امراة الخلع زوجته او طلاقها ولو
وكل رجلا تولي طرفا وقيل الطرفين
فصل الفرق بلفظ الخلع طلاق وفي
قول نسخ لا ينقص عددا فعلى الاقل لفظ
النسخ كناية والمقابلة الخلع في الاصح ولهذا

في روج وفي قول كناية فعلى الاول
لو جرد بغير ذكر مال وجب مهر مثل
في الاصح ويصح بكنايات الطلاق مع النية
ولو قال بعتك نفسك
بكذا فقالت اشتريت فكناية خلع واذا
بدل الصيغة معاوضة كطلقتك او خالعتك
ككذا قلنا الخلع طلاق فهو معاوضة
فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل
تبيوطا ويشترط قبولها باللفظ غير
منفصل فلو اختلف ايجاب وقبول
المقتك باللفظ فقبلت بالعين وعكسه

أو طلقك ثلثا باللف فقبلت واحدة من ذلك
اللف فلفور أو قال طلقك ثلثا باللف
فقبلت واحدة باللف فالأصح وقوع الثلث
ووجوب اللف وإن بدأ بتعليق
كفى أو متى ما أعطيتني فتعلق فلا رجوع
له ولا يشترط القبول لفظا ولا إعطا
في المجلس وإن قال أو إذا أعطيتني
فكذلك لكن يشترط إعطاء على الفور
وإن بدأت بطلب طلاق فلفها بلفاضة
مع شوب جماله فلها الرجوع قبل جوابه
ويشترط فوراً لجوابه وطلبت ثلثاً

بالح فطلق طلاقاً بثلاثة واحدة عليك
واذا خالعت او طلق بموضع فلا رجعة
فان شرطها فرجعي ولا مال وفي قول
باين فصل ولو قلت طلقى بكذا
وان قدت فاجاب ان كان قبل دخول
او بعده واصرت حتى انقضت المدة
فبان بالرقه ولا مال وان اسلمت فيها
طلقت بالمال ولا يضر تحلل كلام يسير
بين ايجاب وقبول فصل قال ان طلق
وعليك او ولي عليك كذا ولم يسبق
طلبها بمال وقع رجعي اقبلت ام لا مال

فان قال اردت ما يراى بطلقتك بكذا
وضدقته فلهو في الاصح وان سبق
بانت بالمذكور وان قالت انت طالق
على انك عليك كذا فالتك ~~المذكور~~
بكذا فاذا قبلت بانت وجب المثل
وان قال ان ضمنت لي الفاقنت طالق
فضمنت في الفور بانت وطا الاكف
وان قال متى ضمنت متى ضمننت طلقت
وان ضمنت دون الف ثم طلق ولو
ضمنت الفين طلقت ولو قال طلق
نفسك ان ضمنت لي الفاقنا لطلقت

فمما يشاء أو عكسه بانث باللف فان اقتضت
 على احدهما فلا فاذ اعلق باعطاء مال
 فوضعت بين يديه طلقت ^{٣٥١} والاصح دخول
 في ملكه ~~في~~ قال ان اقتضتني نقيل
 كالاعطاء والاصح كسائر التعليق فلا
 يملكه ولا يشترط للاقبال مجلس قلت
 ويقع وجبا ويشترط لتحقيق الصفة
 اخذ بيد منها ولو مكرهة والله اعلم
 ولو علق باعطاء عبد ووضعه
 صفة سلم فاعطيه لا بالصفة لم تطلق
 أي بها معينا فله رده ومهر مثل وبيع

قول قيمته سليماً ولو قال عبداً طلقت
بعبد لا مفضوياً في الأصح وله مهر مثل
ولو ملك ظلقه فقط فقالت طلقني
ثلاثاً باللف فطلق الظلق ~~فوقيل~~
ثلاثة وقيل إن علمت الخيال فالصدق إلا
فثلاثة ولو طلبت طلقه باللف فطلق
بما تدرى وقع بما يدرى وقيل باللف وقيل لا يقع
ولو قالت طلقني غداً باللف فطلق غداً
أو قبله بآنت بمهر مثل وقيل في قول
بالمستمي وإن قالت إذا دخلت الدار
فأنت طالق باللف فقبلت ودخل

طلقت على الصحيح بالمستی وفي وجهه
أو قول بمهر مثل ويصح اختلاف اجنبی
وان كرهت الزوجه وهو كالختلا
لفظها لو كيلها ان يختلف له لا
تكيلها فتخير وهي لو اختلف رجل
وشرح بوكالتها كاذبا لم تطلق ابوما
كاجنبی فيختلف بماله فان اختلف بماله
وشرح بوكالة او ولاية لم تطلق أو
باستقلال فخلع بمغضوب فصل
ادعت خلعاً فانكر صدق بميت
ان قال طلقك بكذا فقالت بحجائنا

بأنه ولا عوض وإن اختلفا في جنس
عوضه أو قدن ولا يثبت تحالفاً وجب
مهر مثل ولو خالغ بالف وثنوا نوعاً
لزم وقيل مهر مثل ولو خالغاً
دنانير فقالت بئل دراهم أو فلو سقا
تحالفاً على الأقل ويجب مهر مثل
بلا تحالف في الثاني كتاب الطلاق
بشرط لنفوذ التكليف إلا الشكران
ويقع بصرحة بلانية وبكناية
فصرحة الطلاق وكذا الفراق والشرح
على المشهور كطلقتك وانت طالق

وَمُطْلَقَةً وَيَا طَالِيَ لَا أَنْتَ طَلَّاقٌ فِي
الْأَصَحِّ فِي تَرْجُومَةِ الطَّلَاقِ بِالْعَجْمِيَّةِ صَرَّحَ
عَلَى الْمَذْهَبِ بِأَنَّ طَلَّقْتُكَ قُلْتُ مُطْلَقَةً
كُنَايَةً ~~فِي~~ لَفْظِ الطَّلَاقِ كَالْحَلَالِ
أَوْ حَلَالِ اللَّهِ عَلَى فَصْرٍ فِي الْأَصَحِّ قُلْتُ
الْأَصَحُّ أَنَّهُ كُنَايَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَكُنَايَتُهُ كَانَتْ
خَلِيَةً بِرَيْتُهُ بَنَتْهُ بِأَيْنِ اعْتَدَى اسْتَبْرَى
رَحِمَكَ الْحَقُّ يَا هَلْكَ حَبْلَكَ عَلَى غَارِكَ
لَا أَنْدَ شَرِيكَ أَعْرَجَ دَعَيْنِي وَقَدْ عَيْنِي
وَلَمْ يَجْعَلْ لِعَتَاقِ كُنَايَةِ طَلَّاقٍ وَعُكْسَهُ
فَالَيْسَ الطَّلَاقُ كُنَايَةً ظَهَرَ وَعُكْسُهُ وَلَوْ

انت على حرام او حرامك ونوى طلاقا
او طهانا حصل او نواها تخير وثبت
ما اخنانه وقيل طلاق وقيل طهانا
وتخري عينها لم يحرم وغيره من بين
وكذا ان لم يكن نية في الاظهر والشافعي
لفو وان قاله لامتته ونوى عتق ثابت
او تخري عينها اولانية فكان وجه
ولو قال هذا الثوب او الطعام والعبد
حرام على فلفو وشرطية الكناية اقوا
بكل اللفظ وقيل يكفي باقوله ناطق بطلا
لفو وقيل كناية ويعتد باشارة اخرى

في العقود والجلول فان فهم طلاقه
بها كل احد فصيحه وان اختص بنفسه
فطشون فكنايته ولو كتب ناطق طلاقا
ولم ينو ~~الطلاق~~ وان نوله فالأظهر وقوعه
فان كتب اذا بلغك كتابي فانت طالق
فانما تطلق ببلوغه وان كتب اذا قرأت
كتابي وهي قارية فقراته طلقت فان
قرئ عليها فلا في الاصح وان لم يكن قارية
فقرئ عليها فلا في الاصح وان لم يكن
قارية فقرئ عليها طلقت فصل
في تقويض طلاقهما اليها وهو عليك

في الجديد ويشترط لو قوعه تطليقها
على فودقان قال طلقني باللف فطلقت
بانت ولن معها الف وفي قول الوكيل
فلا يشترط فود في الاصح ~~في~~ شرط
قبولها خلافاً للوكيل وعلى القولين
له الرجوع قبل تطليقها ولو قال اذا جاء
رمضان فطلقني لعا على التملك ولو
قال ابنتي نفسك فقالت ابنت ونويا
وقع والا فلا ولو قال ابنتي نفسك فقالت
ابنت ونويا وقع والا فلا ولو قال
طلقني نفسك فقالت ابنت ونوت او

ايئني ونوي فقلت طلقت وقع ولو
 قال فطلق ونوي ثلثا فقالت طلقت
 ونوي ثلث والاف واحدة في الاصح
 ولو قال وجذت او عكسه فواحدة
 فصل من بلسان تكليم طلاق لغا ولو
 سبق لسان بطلاق بلا قصد لغا ولا
 يصدق ظاهرا الا بقربة ولو كان
 اسمها طالق فقال يا طالق وقصدا
 النداء لم يطلاق وكذا ان اطلق في
 الاصح وان كان اسمها طارقا او طالبا
 او قال يا طالق وقال اردت النداء قالت

المحرف صدق و لو خاطبها بطلاق هارا
او اعيانا و هو يظنها احبته بان
كانت في ظلمة او كتمه له و له او كتمه
و لم يعلم وقع و لو انظر ~~في~~ ^{بها} بالقرينة
و لم يعرف معناه لم يقع و قيل ان نوى
معناها وقع و لا يقع طلاق مكره فان ظهر
قريته اختصار بان اكره على ثلاث فوجد
او صرح او تعليق فكنى او فجزا و على
طلقت فصرح او بالعكس وقع و شرط
الاكراه فدل على المكروه على تحقيق واحد
به بولاية او غلب و عجز المكروه عن دفعه

بهرب وغيره وظنه انه ان امتنع
 حقه ويحصل تخويف ^{٣٥٥٧} بضر شديد
 او حبس او اتلاف مال ويجوز ما قيل
 يشترط قتل او قتل او قطع او ضرب
 مخوف ولا يشترط التورية بان ينوي
 غيرها وقيل ان تركها بلا عذر وقع من
 اثر منزل عقله من شراب او دواء نفذ
 طلاقه وقصره له وعليه قولنا فعلا
 على المذهب وفي قولنا لا قيل عليه
 ولو قال ربك او بعضك او جزك
 او كبدك او شعرك او ظفرك طالق

وَقَعَ وَكَذًا دَمَكَ عَلَى الْمَذْهَبِ لِاجْتِهَادِهِ
كَرِيحٍ وَغَرَقَ وَكَذًا مَنَى قَالَيْنِ وَاللَّهِ
وَلَوْ قَالَ لَمَقْطُوعٌ عِدَمِينَ مِنْكَ طَلَّقَ
لَمْ يَقَعْ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ قَالَ أَنَا مَنْكَ
طَالِقٌ وَنَوَى تَطْلِيقَهَا طَلَّقَتْ وَلَنْ لَمْ
لَمْ يَنْوِ طَلَّاقًا فَلَا وَكَذًا أَنْ لَمْ يَنْوَاضَافِ الْيَا
فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ قَالَ أَنَا مَنْكَ بَابِنِ اشْتَرَطَ
نِيَّةَ الطَّلَاقِ وَفِي الْأَضَافَةِ الْوَجْهَانِ
وَلَوْ قَالَ اسْتَبْرَى رَجَعِي مِنْكَ فَلَعَوَّ
وَقِيلَ إِنْ نَوَى طَلَّاقَهَا وَقَعَ فَصَلِّ
خِطَابُ الْأَجَنَبِيَّةِ بِطَلَّاقٍ وَتَعْلِيْقُهُ

بنكاح وغيره لغو ولا يصح صحة تعليق
 الخلفاء الموقر كقولهم نحن عتقت أو ان دخلت
 فبانت طالق ثلاثا فيقعن اذا عتوا ودخلت
 بعد عتق **الطلاق** رجعية لا مختلفة
 ولو علقه بدخول فبانت ثم نكحها
 ثم دخلت لم يقع ان دخلت في البيوت
 وكذا ان لم تدخل في الاظهر وثالث
 يقع ان بانت بدون ثلاث ولو طلق
 دون ثلاث ودافع او جدد ولو بعد
 زوج عادت ببقية الثلاث وان ثلاث
 عادت بثلاث والمعد طلقا ان فقط **للحد**

ثلاث وتقع في مرض موته ويتوارثان
في عدة رجعي لأبوي وفي القدر يورثه
فصل قال طلقك أنت طالق ونوى
عددا وقع وكذا الكفاية قال أنت
طالق واحدة ونوى عددا فواحدة
وقيل المنوى قلت ولو قال أنت واحدة
ونوى عددا فالمنوى وقيل واحدة
والله أعلم ولو أراد أن يقول أنت طالق
ثلاثا فانت قبل تمام طالق لم يقع أو بعد
قبل ثلاثا فقلت وقيل واحدة وقيل كشيء
وان قال أنت طالق أنت طالق وتخلل

فصل ثلث والأقان قصد تأكيد فواحدة
 أو استينافا فثلاث وكذا أن أطلق في الظاهر
 وأن قصد الثانية تأكيداً وبالثلث استينافاً
 أو عكس فتبين أن أو بالثالثة تأكيداً للأولى
 فتلاث في الأصح وإن قال أنت طالق
 وطالق صح قصد الثاني ثالث الأول
 بالثاني وهذه الصور في موطوءة فلوقال
 لغيرها فطلقه لكل حال ولو قال هذه
 إن دخلت فانت طالق وطالق مع
 فدخلت فتثنان في الأصح ولو قال الموطوءة
 أنت طالق طلقه مع أو معها طلقه

فثنان وكذا غير موطوء في الأصح ولو قال
طلقة قبل طلبة أو بعدها طلقة فثنان
في موطوء وطلقة في غيرها ولو قال الطلقة
بعد طلقة أو قبلها فكذلك الأصح ولو قال
طلقة في طلبة وأراد مع فطقتان والقل
أو الحساب أو أطلق فطلقة ولو قال
صف طلبة في نصف طلبة فطلقة بكل
حال ولو قال طلبة في طلفتين وقصد
معنى ثلاث أو طوفان واحدة أو حساباً
وعرفه فثنان وإن جهله وقصد
معناه فطلقة وقيل ثنان وإن لم ينو شيئاً

فطَّلَقَ وَفِي قَوْلِ ثَنَانٍ أَنْ عَرَفَ حَسَابًا
 وَلَوْ قَالَ بَيْضُ طَلْقَةٍ فطَّلَقَ ^{١٣٠٩} أَوْ نَصِي طَلْقَةٍ
 وَطَّلَقَ أَنْ لَا يَرِيدُ كُلَّ نَصْفٍ مِنْ طَلْقَةٍ وَالْأَمْرُ
 أَنْ قَوْلُهُ نَصِي طَلْقَتَيْنِ طَلْقَةٌ وَثَلَاثَةُ نَصَا
 طَلْقَةٍ أَوْ نَصْفِ طَلْقَةٍ وَثَلَاثُ طَلْقَةٍ وَقَالَ
 نَصْفٌ وَثَلَاثُ طَلْقَةٍ فطَّلَقَهُ وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ
 أَوْ قَعَتَ عَلَيْكَ أَوْ بَيَّنَّكَ طَلْقَةً أَوْ طَلْقَتَيْنِ
 أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا وَفَعَلَ عَلَى كُلِّ طَلْقَةٍ فَإِنْ
 قَصَدَ تَوْزِيْعَ كُلِّ طَلْقَةٍ عَلَيْهِمْ وَفَعَلَ فِي ثَنَيْنِ
 مَدَانٍ وَفِي ثَلَاثٍ وَأَرْبَعٍ ثَلَاثُ فَنَ قَالَ
 إِنْ دُرْتُ بَيْنَكَ بَعْضُهُمْ لَوْ قَبِلَ ظَاهِرًا فِي

الأصح ولو طلقها ثم قال لا خري أشركك
معه أو أنت كهي فانه نوى طلقك ولا
فلا وكذا لو قال آخر ذلك لامرأته فصل
يصح الاستثناء بشرط انصاف الزوج لا يفسد سكوته
تنفيس وعي قلت ويشترط ان ينوي
الاستثناء قبل فراغ اليمين في الأصح والله أعلم
ويشترط عدم استغراقه ولو قال أنت
طالق ثلثا الاثنتين وواحدة فواحدة
وقيل ثلث او اثنتين وواحدة الا واحدة
فثلث وقيل ثلثان وخمسة نفى ثبات
وعكسه ولو قال ثلثا الا اثنتين الا اطلقية

فثان أو ثلثا الألف الاثنتين فثان
وقيل ثلث وقيل طرفة أو خمساً الألف
فثان وقيل ثلث أو ثلثا الألف طرفة
فثلث على الجميع ولو قال أنت طالق
إن شاء الله أو إن لم يشاء الله وقصد
التعليق لم يقع وكذا يمنع انعقاد تعليق
وعنق ويمين ونذر وكل قصر ف
ولو قال ما طالق إن شاء الله وقع في
الأصح أو قال أنت طالق الآن يشاء
الله فلا في الأصح فصل شك في طلاق
فلا أو في عدد فالأقل ولا يخفى الوعد

وَلَوْ قَالَ اِنْ كَانَ ذَا الظَّاهِرِ غَرَابًا وَابَتْ
طَالِقٌ وَقَالَ اخْرَانِ لَمْ يَكُنْهَ فَاِمْرَايَةٍ
طَالِقٌ وَجَهْلٌ لَمْ يَحْكَمْ بِطَلَاقٍ وَاحِدٍ
فَانْ قَالَهَا رَجُلٌ لَمْ يَحْكَمْ بِطَلَاقٍ وَاحِدٍ
وَلَمْ يَكُنْهُ الْحَقُّ وَالْبَيَانُ وَلَوْ طَلَّقَ احَدًا
بَيْنَهُمَا ثَرْجَاهَا وَقَفَ حَتَّى يَذْكُرَ وَلَا
يَطَالِبُ بَيَانَ صَدَقَاءَهُ وَفِي الْجَهْلِ
وَلَوْ قَالَ لَهَا وَلَا جَنْبِيَّةَ احَدًا طَالِقٌ
وَقَالَ قَصْدَتِ الْاجْنَبِيَّةَ قَبْلَ فِي الْاَصَحِّ
وَلَوْ قَالَ زَيْنَبُ طَالِقٌ وَقَالَ قَصْدَتِ
اجْنَبِيَّةَ فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ قَالَ لَزَيْنَبِيَّةَ

٥٥
أحدا كما طالق وقصد معينة طلقت
والأفاد أحدا هنا ويلزمه البيان في
الحالة الأولى والتعيين في الثانية
وتعين لا ~~في~~ إلى البيان أو التعيين
وعليه البدار بهما ونقتهما في الحال
ويقع الطلاق باللفظ وقيل إن لم تعين
والوط وليس بيانا ولا تعيينا وقيل
تعيين ولو قال مشيرا إلى واحدة
هذه المطلقة فبيان أو اردت هذه
وهذه أو هذه بل هذه حكم بطلاقهما
ولو ماتتا أو أحدهما قبل بيان تعيين

بقيت مطالبت البيان الارث ولو مات
فالاظهر قبول بيان وارثه لا تعيينه
ولو قال ان كان غوا فامرني طالق
والا فعبدى حر وجعل يمنع منها
الى البيان فان مات لم يقبل بيان
الوارث على المذهب بل يفرع بين
العبد والمرأة فان فرع عتق او قهرت
لم تطلق والاصح انه لا يرق فصل
الطلاق سني وبدعي ويجرم البدعي
وهو ضربان طلاق في حيض مسوبة
وقيل ان سألته لم يحرم وجوز خلعها

فيه لا اجنبى في الاصح ولو قال انت
 طالق مع آخر حيضك فسئى في الاصح
 او مع آخر طهر لم يطأ ما فيه فبدعى
 على المذهب وطلاق في طهر وطئ
 فيه من قد عجل ولم يظهر حمل فلو طئ
 حائضا وطهرت فطلقها فبدعى في
 الاصح ويجل خلعها وطلاق من طهر
 حملها ومن طلق بدعى اسر له الرجعة
 ثم ان شاء طلق بعد طهر ولو قال
 لحايض انت طالق للبدعة وقع في
 الحال او للسنة حين تطهر او لمن في

طهر لم تمس فيه انت طالق للسنة
وقع في الحال وان مست فغير تطهر
بعد حيض او للبدعة ففي الحال ان
مست فيه والاخرين تحيض ولو قال
انت طالق طلاق حسنة او احسن
الطلاق او اجله فكل السنة وطفلة
قبيحة او اقيم الطلاق او الفحشاء فكل ليلة
او سنة بدعية او حسنة قبيحة وقع
في الحال ولا يحرم جمع الطلقات ولو
قال انت طالق ثلثا او ثلثا للسنة
وفسر بتفريقها على اقراء لم يقبل الا

من يعتقد حرم الجمع والاصح انه يدرك
ويدين من قال انت طالق وقال له
ان دخلت الدار وان شاء زيد ولع
قال نسائي هو القاي وكل امرأة الى طالق
وقال اردت بعضهن فالصحيح انه
لا يقبل ظاهرا الا لقرينة بان خاصته
وقالت تزوجت فقال كل امرء الى
طالق وقال اردت غير المخاضة فصل
قال انت طالق في شهر كذا او في غرة
او اوله وقع باقول جز منه او في ثمان
اقول جز منه فيفجر اقول يوم الاثنين